لعبتي سلاح ... ولكنها ليست للهو واللعب
الأطفال المجندون، ظاهرة خطيرة تستحق الانتباه

أميرة أحمد*

ما الذي أتي بهم إلي ساحات القتال؟ هل أتوا قسراً أم طوعاً قيد اختيارهم؟
وأين هم من المواثيق والمعاهدات الدولية التي تنادي بإرساء وضمان حقوق عالمية للطفل؟
كيف يكون مصيرهم في حال انتهاء الحرب؟

" أود أن أحملكم رسالة: أرجوكم أن تبذلوا قصارى جهدكم لتبلغوا العالم بما يحدث لنا، نحن الأطفال، حتى لا يضطر أطفال آخرون إلى خوض غمار هذا العنف".

تلك كانت استغاثة أطلقتها فتاة في الخامسة عشرة من عمرها بعد هروبها من "جيش الرب للمقاومة". ولكن "الكبار" بدلاً من أن يستجيبوا، فإنهم ما زالوا يمدون الأطفال بأسلحة هي ليست للعب واللهو وإنما للقتل والدمار. وتأتي النتيجة مجسدة فيما تحمله تلك العبارات الحزينة التي جاءت على لسان أحد الأطفال المجندين سابقاً في جيش جواتيمالا، حين قال:

"... كانت حياتي عبارة عن كابوس مفزع، فقد عانيت كثيرا من تلك المعاملة الوحشية التي كنا نتلقاها. كانوا يضربوننا باستمرار، وغالباً بدون أي سبب وإنما ليدخلوا الفزع والرعب في قلوبنا. لا زالت هناك ندوب بوجهي وآلام في معدتي من أثار الضرب والركل الذي وجهه لي كبار الجنود. كان الطعام شحيحاً ومع ذلك كانوا يجبروننا على المشي ونحن محملين بالأثقال، التي لم تحتملها أجسادنا الضئيلة التي تعاني من سوء التغذية. لقد علموني كيف أحارب العدو في حرب ليس لي فيها ناقة ولا جمل..."

الحرب هي في كل زمان ومكان شبح مخيف يهدد البشرية ويجر عليها العديد من الويلات والفظائع وصنوف العذاب. يعاني الأطفال ضمن الفئات البشرية الأخرى من التأثير الوحشي للنزاعات المسلحة، حيث أنهم يتضررون من الحروب بأشكال متنوعة سواء كنتيجة مباشرة للحرب على أرض المعركة أو في سياق العواقب الوخيمة الأخرى التي تنشأ بعيدا خارج أرض المعركة خاصة في معسكرات اللاجئين والمنافي وغيرها.

ولعل الأرقام التي ترد في التقارير الدولية هي أفضل ما يجسد الثمن الباهظ الذي يدفعه الأطفال جراء الحروب، فيشير تقرير اليونيسف (2004) إلي أنه في خلال العقد الماضي فإن أكثر من 2 مليون طفل قد لقوا مصرعهم كنتيجة مباشرة للنزاعات المسلحة، في حين أن حوالي 6 مليون طفل أصيبوا بإعاقات مستديمة أو جروح خطيرة بينما تيتم أكثر من مليون طفل أو أبعدوا قسراً عن أسرهم.

إلا أن ظاهرة الأطفال المجندين الذين يشاركون مشاركة فعلية في صفوف القوات المتحاربة أما بحملهم للسلاح وانخراطهم في القتال أو القيام بمسئوليات أخرى، هي أخطر ما يهدد حياة هؤلاء الأطفال وسلامتهم النفسية والجسدية ويسلب منهم حقوقهم في حياة آمنة ينمون فيها نمواً طبيعياً ويقوضهم حق التمتع بالضمانات الأساسية التي كفلتها لهم القوانين المحلية والدولية، كحق التعليم والرعاية الصحية والغذاء. فيصبح الأطفال وفقاً لما ورد على لسان كيسي كيسلو رئيس الائتلاف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال "يصبحون هم من يشعل الحروب بدلاً من أن توفر لهم الحماية من أهوالها، فهم أجيال من أطفال سُــلبت منهم طفولتهم على أيدي الحكومات والجماعات المسلحة"(1).

ورغم غياب إحصاءات دقيقة عن عدد الأطفال المجندين في العالم، إلا أن بعض الإحصائيات تشير إلي أن هناك ما يقرب من ثلاثمائة ألف طفل مجند تحت سن الثامنة عشر حول العالم بواقع 60% من الذكور، 40% من الإناث. ويزداد العدد يومياً طالما

أن هناك حروب تتطلب تجنيد أكبر عدد من المقاتلين في صفوفها وطالما أن الجهود الدولية المبذولة لإيقاف تلك الظاهرة لم تتمكن حتى الآن من القضاء عليها.

ولا تقتصر ظاهرة وجود الأطفال المجندين على بلد أو إقليم بعينه وإن كانت أكثر تفشياً في مناطق دون أخرى، ولكنها ظاهرة تنتشر في حوالي 40 دولة في العالم لعل أبرز تلك الدول التي وجدت فيها نسبة كبيرة من الأطفال بين جنودها هي السودان، يوغندا، سيريلانكا، أفغانستان، سيراليون وليبيريا أثناء انخراطها في نزاعات وحروب أهلية وحتى بعد انتهاء تلك الحروب كما في حالة سريلانكا. كما أن هؤلاء الأطفال يتم تجنيدهم من جانب طرفي النزاع على حدٍ سواء حيث يتواجدون في صفوف قوات الحكومة و حركات المعارضة المسلحة. ففي السودان مثلاً ذكر التقرير العالمي للأطفال (2) بأن كل من القوات الحكومية وقوات الحركات المعارضة المسلحة سواءً في الجنوب أو في إقليم دارفور، قد ضمت أطفالاً مجندين ضمن صفوفها، يقدر عددهم بحوالي 17 ألف طفل في قوات الحكومة السودانية، ويتراوح ما بين 2500 إلي 5000 طفل ضمن قوات الحركة الشعبية.

ما الذي أتي بهم إلي ساحات القتال، هل أتوا قسراً أم طوعاً؟

يزج بالأطفال إلي ساحات المعارك بأساليب متنوعة إما طوعاً أو قسراً كالاختطاف والفقر والدعاية الأيديولوجية، ويظل التجنيد القسري هو الاتجاه الأبرز في أغلب الحالات. على سبيل المثال، ففي السودان، أثناء فترة الحرب بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان، وردت أنباء كثيرة عن اختطاف الأطفال في شوارع الخرطوم وغيرها من الأقاليم وتجنيدهم بالقوة في قوات الدفاع الشعبي دون إخطار ذويهم ثم إرسال معظم هؤلاء المجندين الصغار إلى جبهة القتال. ومن جهة أخرى استمر الجيش الشعبي لتحرير السودان في التجنيد القسري للأطفال.

يمثل هؤلاء الأطفال هدفاً سائغاً للقائمين على الحرب، ويستخدم القادة العسكريون أساليب عدة للزج بالأطفال في أتون الحرب تارة بالترغيب وأخرى بالترهيب. فالإغراء بتوفير الملجأ والغذاء لأطفال غالباً أميين وعادة ما يأتون من خلفيات فقيرة أو من أسر شتتها الحروب، قد تكون تلك هي الفرصة الوحيدة لبقائهم على قيد الحياة. هناك أيضاً أطفال آخرون يذكرون أنهم أرادوا بمشاركتهم في القتال أن ينتقموا لذويهم الذين قتلوا أمام أعينهم في الحرب(3)، أو بدافع الاستجابة لأيديولوجيات إثنية أو دينية أو سياسية. ومن وجهة نظر القائمين على الحرب فإن تجنيد الأطفال هو إضافة حقيقية يعوضون بها المفقودين والقتلى والجرحى في صفوف قواتهم. إضافة إلي ذلك، فإن الأطفال المجندين هم أقل استهلاكاً للغذاء وأكثر طاعة لأوامر القادة ومن السهل التأثير عليهم وإخضاعهم لإرادة القادة مقارنة بأقرانهم البالغين.

لذلك، فقد بذل هؤلاء القادة العديد من المحاولات لتجنيد الأطفال ولم يقتصر الأمر على حد إغرائهم بما سيوفره لهم موقعهم كمحاربين من غذاء ومأوى وربما أشياء أخرى كأن يسمح لهم بأن يقوموا بما يفعله البالغون كممارسة الجنس وشرب الخمر وهو ما يولد لديهم شعوراً، خاصة الذكور منهم، بأنهم قد أصبحوا رجالاً. بل أن الأمر قد تعدى ذلك وقنن عمل هؤلاء الأطفال، على سبيل المثال عن طريق تصميم أسلحة سهلة الاستعمال وذات أحجام صغير لتناسب ضآلة أجسامهم، فيستطيعون حملها والتحكم فيها.

ويقوم الأطفال في ميدان المعركة بأدوار متنوعة فبعضهم من يحمل السلاح ـــ وهؤلاء دائماً ما يدفع بهم القادة للصفوف الأمامية ـــ والبعض الآخر يقوم بأدوار مساعدة كمراسلين أو جواسيس أو طباخين أو في مهمات أخرى كزرع الألغام، وهناك العديد منهم من يستغلون جنسياً سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً.

منظمة هيومان رايتس ووتش التقت الأطفال المجندين في عدد من الدول منها انجولا، كولومبيا، ليبيريا، سيراليون، السودان ويوغندا. في سيراليون قامت القوات المتمردة بخطف الآلاف من الأطفال وأجبرتهم على أن يقفوا بل ويشاركوا في عمليات اغتصاب وبتر أعضاء وقتل وحرق الأحياء وكثيراً ما أعطي هؤلاء الأطفال أدوية مخدرة لتساعدهم على تجاوز خوفهم و التصرف بسلوك وحشي. وفي كولومبيا أجبر آلاف الأطفال على التجنيد في صفوف كل من طرفي النزاع. وفي حين أن الحكومة قامت بتجنيد أطفال في الثامنة من عمرهم، استخدمتهم القوات المتمردة كعناصر استخباراتية أو لزرع وإزالة الألغام.

وناءٍ عن القول أن لوضع هؤلاء الأطفال انعكاسات خطيرة على واقعهم ومستقبلهم. فنتيجة لعدم نضجهم العقلي والجسدي، قد يفقدون أرواحهم أو يصابون بإصابات بالغة، ودائماً ما يحدث هذا بمعدلات أعلى بكثير مما يحدث للجنود البالغين، ناهيك عن تعرضهم للإصابة بأمراض خطيرة كسوء التغذية والايدز وغيرها.

هناك أيضاً تبعات سيكولوجية لا تقل خطورة عن الجسدية ناتجة كأثر للمناخ الذي يعيش فيه هؤلاء الأطفال والذي يتخلله إساءة معاملتهم من قبل القائمين عليهم من عنف واستغلال. بل أنه في أفضل حالات حتى بعد انتهاء الحرب أو تسريح أو فرار الطفل المجند من مناطق العمليات العسكرية، فإنه هو الأكثر عرضةً لأن يواجه مستقبلاً محفوفاً بالمخاطر. فهم دائماً لا يجدون قبولاً عند الرجوع مرة أخرى لذويهم، وينظر إليهم على أنهم أشخاص غير مرغوب فيهم، كما أنهم يكونون أكثر عرضةً من غيرهم لإعادة تجنيدهم مرة أخرى.

في جو الحروب الحافل بكافة أنواع المآسي والفظائع، لا تنجو الفتيات من التجنيد، فهن أيضاً يعملن كمحاربات في أنحاء متفرقة من العالم، وبالإضافة لأداء المهام القتالية

تتعرض الفتيات للاستغلال الجنسي والاغتصاب وقد يؤخذن كرفيقات أو زوجات لقادة التمرد كما يحدث في انجولا وسيراليون ويوغندا. في شمال يوغندا، التقت هيومان رايتس ووتش الفتيات اللاتي أجبرن على الحمل من القادة ثم أجبرن فيما بعد على حمل الرضع على ظهورهن بينما يحملن بأيديهن أسلحة يستخدمنها لصد هجمات قوات الأمن الأوغندية.

وقد ذكر تقرير أصدرته منظمة save the children (4) البريطانية، أن أكثر من 120 ألف فتاة تم خطفهن وإرسالهن لساحات المعارك، بينهن 6500 فتاة تم خطفها من جانب جيش الرب للمقاومة في يوغندا. وتشارك الفتيات في الحرب وأداء الأعمال المنزلية لكن معظمهن يتم استغلالهن جنسياً. ذكرت التقارير أنه عقب أعمال الإبادة الجماعية في رواندا 1994، وُجد، تقريباً، أن كل الفتيات فوق الثانية عشر من عمرهن اللاتي نجين من الإبادة، قد تعرضن للاغتصاب. انتقد ذات التقرير عدم اهتمام المجتمع الدولي بقضية هؤلاء الفتيات المجندات كضحايا حرب منسيين وتركيزه على الفتيان فقط. ذكر التقرير أيضاً أن هؤلاء الفتيات عند عودتهن لا يجدن قبولاً من أسرهن وينظر إليهن على أنهن قذرات وحاملات أمراض أو أنهن أصبحن يمثلن عاراً لأسرهن نتيجة لتعرضهم لممارسات جنسية خارج إطار العرف السائد. ومضى التقرير في انتقاده أيضاً لبرامج نزع الأسلحة وإعادة الاندماج التي تتبناها الأمم المتحدة عادة بعد اتفاقيات السلام وانتهاء الحروب بأن تلك البرامج دائماً ما تغفل تلك القضايا وتقيس نجاحها بعدد الأسلحة التي تجمعها.

أين هم من المواثيق والمعاهدات الدولية التي تنادي بإرساء وضمان حقوق عالمية للطفل؟

بالرغم من أن الأمم المتحدة قد أقرت أن إرسال أي فرد لم يبلغ الثامنة عشر من العمر للحرب هو "جريمة حرب دولية" كما جاء في البروتوكول الاختياري لميثاق حقوق الطفل

حول تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة(5)، إلا أن انتهاكات حقوق الأطفال وتجنيدهم قسراً والزج بهم في أتون الحرب لازالت ظاهرة تعج بها تقارير حقوق الإنسان وحقوق الطفل. ففي العراق سمح القانون العراقي بتجنيد الأطفال تحت 18 في حالة الحروب حيث أن العراق دولة لم توقع على البروتوكول الاختياري، وفي أثناء عقدٍ كامل، شارك حوالي ألف طفل عراقي في قوات الجيش العراقي من الجنسين بعضهم قد يكون عمره لم يتجاوز 10 سنوات فقط – قوات المعارضة هي الأخرى استخدمت الأطفال عسكرياً في عام 1998. ويُعتقد أن يكون حزب العمال الكردستاني قد جنَّد حوالي 3000 طفل ضمن قواته.

تنامى الاهتمام العالمي بقضية الأطفال المجندين بصورة خاصة عقب تقرير الأمم المتحدة عام 1996 الذي قدمت فيه الموزمبيقية جراسا ماشيل تلك الورقة البحثية الشهيرة بعنوان "أثر النزاعات المسلحة على الأطفال"، حين قالت أن "الحرب تنتهك كل حق للطفل: الحق في الحياة، والحق في أن يكون مع أُسرة ومجتمع، والحق في الصحة، والحق في تنمية الشخصية، والحق في التربية والحماية"(6). جاء على أثر تلك الورقة البحثية أن تمّ تعيين مبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة للأطفال والنزاعات المسلحة. وهناك محاولات مستمرة عبر مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية لتطوير معايير دولية تضمن حماية الأطفال من الحروب بأساليب متنوعة تحث من خلالها الحكومات المحلية والأطراف المتحاربة لاتخاذ كافة الضمانات التي تمنع تجنيد الأطفال بالتصديق على المواثيق الدولية لحماية حقوق الطفل وتفعيلها ضمن قوانينها.

وتعرِّف المواثيق الدولية الطفل على أنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه(7).

لعل أبرز ما جاء في ذلك السياق، البروتوكول الاختياري بشأن الأطفال الجنود (2002) الذي تبنته الأمم المتحدة والملحق باتفاقية حقوق الطفل والخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والذي يحظر إشراك الأطفال دون سن الثامنة عشرة في العمليات الحرية وجميع أشكال التجنيد الإجباري للأطفال، كما يدعو حكومات العالم إلى رفع الحد الأدنى لسن التجنيد الاختياري. وقد أجيز في أكتوبر/تشرين الأول 2004، وبلغ عدد الدول التي صدقت عليه 85 دولة، بينما وقّعت عليه 116 دولة (8).

هناك أيضاً الميثاق الأفريقي لضمان حقوق ورفاهية الطفل عام 1990، لا سيما وأنه يمثل المعاهدة الوحيدة التي تطبق على نطاق إقليمي، وهي قد تطرقت لقضية الأطفال المجندين ودخلت حيز التنفيذ عام 1999، وجاء فيه "وتتخذ الدول جميع التدابير الضرورية لضمان ألا يشترك أي طفل في الأعمال العدائية اشتراكاً مباشراً، وعلى وجه الخصوص ألا يتم تجنيد أي طفل في القوات المسلحة." من ناحية أخرى، فإن منظمة العمل الدولية قد أصدرت في عام 1999 ميثاقاً رقم 182 يتم بموجبه منع وأخذ إجراءات فورية للقضاء على أشكال العمالة السيئة للأطفال ويأتي على رأسها التجنيد الإجباري للأطفال واستعمالهم في النزاعات المسلحة.

وفي أغسطس عام 2000، تبني مجلس الأمن القرار رقم 1314 والذي دعى بمقتضاه الدول الأعضاء إلي اتخاذ كافة الجهود لوقف عملية تجنيد الأطفال. وبالرغم من أن مجلس الأمن الدولي قد أدان تجنيد الأطفال، كما يتولى رصد الجهات التي تستخدم الأطفال في الحروب، فإن بعض الدول الأعضاء في المجلس قد أعاقت تحقيق أي تقدم حقيقي، وذلك بمعارضتها لفرض عقوبات محددة على من ينتهكون قرارات المجلس. وقال الائتلاف إنه يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات حاسمة على وجه السرعة

لإنقاذ الأطفال من ويلات الصراعات، وذلك بتطبيق العقوبات المنشودة وإحالة من يقومون بتجنيد الأطفال إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمتهم (9).

كيف يكون مصيرهم في حال انتهاء الحرب؟

إذن، في ظل القانون الدولي إذا حدث وشارك الأطفال في الأعمال العدائية، فإنهم في هذه الحالة يفقدون الحماية العامة الممنوحة للمدنيين لكنهم يحتفظون بالحماية الخاصة التي يتمتع بها الأطفال والتي ضمنتها اتفاقيات حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته المشار إليهم سابقاً، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة فضلاً عن قرارات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهي اتفاقيات تنطبق جميعها على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

وإذا اعتبرنا أن ما تدعو له المواثيق الدولية بأنه إجراء وقائي لمنع حدوث الظاهرة من الأصل، فإن بعض التدابير قد اتخذت بالفعل لوضع برامج لتسريح الأطفال المجندين وإعادة تأهيلهم، فمثلاً منظمة save the children تقوم بعمل برنامج لإعادة دمج الأطفال الذين سبق وأن كانوا محاربين في قراهم، وتقوم بالتوسط بينهم وبين أسرهم لقبولهم. في فبراير عام 2001، أعلنت اليونيسيف بالتعاون بين لجنة الصليب الأحمر الدولية عن عملية كبرى هي الأولى من نوعها في جنوب السودان حيث تم ترحيل 2500 طفل محارب تتراوح أعمارهم بين 8 – 18 عاماً، خارج مناطق عمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان لمناطق أكثر أماناً حيث تبدأ عملية إعادة تأهيلهم وإعادتهم لأسرهم. إلا أن اتفاقيات السلام الموقعة حديثا بين طرفي النزاع لم تتطرق لبرامج متخصصة من شأنها تسريح الأطفال وإعادة اندماجهم في مجتمعاتهم. وهو ما يثير الكثير من القلق حول مصير هؤلاء الأطفال. في سيريلانكا، يشير تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش أن

انتهاء الحرب لم يوقف التجنيد القسري للأطفال وأن النمور التاميل قد قاموا بتجنيد 3516 طفلاً منذ أن تم توقيع إيقاف القتال بين الجنود التاميل والحكومة الاندونيسية.

في ظل هذا الوعي المتنامي بالتصدي لانتهاكات حقوق هؤلاء الأطفال ووقف تجنيدهم، ظهرت مبادرات أخرى تدعو للتنسيق وتضافر الجهود بين الجهات المعنية بحقوق الإنسان والطفل، لعل أهم تلك المبادرات هي "تحالف وقف تجنيد الأطفال واستغلالهم في ساحات الحروب" – وتتكون اللجنة التوجيهية لهذا الائتلاف من مثل منظمة العفو الدولية، و"المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال"، ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" (مراقبة حقوق الإنسان)، و"الاتحاد الدولي أرض البشر"، و"تحالف إنقاذ الأطفال الدولي"، وجمعية الجزويت من أجل اللاجئين"، ومكتب الأزمات بالأمم المتحدة في جنيف، ومنظمة "رؤية عالمية". (امنيست) – ويلاحظ دائماً غياب التنسيق بين تلك المبادرات ومنظمات المجتمع المدني في الدول المعنية.

هناك أيضاً وحدة تعني بشئون الأطفال والنزاعات المسلحة بدعم من المركز القانوني للأطفال ومركز حقوق الإنسان بجامعة سيسيكس.

عقد في هذا الصدد أيضاً عدد من المؤتمرات الدولية منها على سبيل المثال مؤتمر الدولي للأطفال المتأثرين بالحروب برعاية الحكومة الكندية في عام 2000.

ناهيك عن الجهود الإعلامية الأخرى مثل إنتاج فيلم TV Documentaries«الأطفال الجنود" ــ شركة الإذاعة الاسترالية ــ وحملات على الانترنت مثل موقع www.childsoldiers.org .

رغم كل تلك الجهود، تبقي قضية تجنيد الأطفال قضية لم تحسم بعد. فالوضع يتحسن في بعض المناطق، لكنه أيضاً يزداد سوءاً في نفس الوقت في مناطق أخرى. وحتى الآن، فإن

بعض الدول مثل الولايات المتحدة لا تزال تعارض رفع سن تجنيد الأطفال إلي 18 ويُذكر أن ما لا يقل عن 60 دولة، من بينها أستراليا والنمسا وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، لا تزال تجند بصورة قانونية أطفالاً في سن السادسة عشرة والسابعة عشرة. وتستمر القضية مفتوحة طالما أنه حتى يومنا هذا لم تُفعَّل آليات واضحة لردع منتهكي حقوق الأطفال ولم تردنا أنباء عن إخضاع أي جهة أو فرد للمساءلة القانونية جراء جرائم فظيعة كالزج بالأطفال في أتون المعارك وتعريضهم لمقاساة ويلاتها.

هوامش

(1) الأطفال المجندون: الحكومات تحبط آمال أجيال من الأطفال الصادر عن "التحالف من أجل وقف تجنيد الأطفال"، نوفمبر 2004.

(2) تقرير الأطفال المجندين الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2004.

3) مقابلة مع الطفل

(4) Save the Children, Forgotten Causalities of War: Girls In Armed Conflicts, 2005

(5) دخل في حيز التنفيذ منذ عام 2002

(6) تقرير غراسا ماشيل Graça Machel عن أثر الصراعات المسلحة على الأطفال، الأمم المتحدة واليونسيف، 1996.

(7) اتفاقية حقوق الطفل 1989.

(8) "الائتلاف من أجل وقف استخدام الأطفال كجنود". التقرير العالمي عن الأطفال المجندين "الأطفال المجندون: الحكومات تحبط أمال أجيال من الأطفال"، نوفمبر 2004.

(9) "الائتلاف من أجل وقف استخدام الأطفال كجنود". التقرير العالمي للأطفال المجنودن "الأطفال المجندون: الحكومات تحبط أمال أجيال من الأطفال"، نوفمبر 2004.

* **أميرة أحمد**، باحثة سودانية.

جامعة شرق لندن (University of East London)